

النظور الإسلامي للتخطيط الاقتصادي

الدكتور . عبد الهادي علي النجار

استاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
بكلية الحقوق بجامعة المنصورة والكويت

مقدمة :

ان اول قرار اتخذه الانسان على الارض هو فيما حكاه القرآن الكريم في قصة هابيل وقابيل ابني آدم عليه السلام ، فقد قربا قربانا الى الله فتقبل الله قربان هابيل ولم يتقبله من قابيل ، الامر الذي ترتب عليه ان اضمر قابيل الحقد والحسد لهابيل ، ومن ثم توعده بالقتل ، في الوقت الذي قال فيه هابيل لاخيه قابيل : « لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما انا بياسط يدي اليك لاقتلك اني اخاف الله رب العالمين »^(١) ورغم ذلك ، فقد زينت نفس قابيل له قتل اخيه فقتله .

ولان هابيل كان اول ميت من البشر على وجه الارض ، فلم يدر ماذا يفعل باخيه الميت ، ومن ثم بعث الله غرابا ينبش في التراب بمنقاره وبرجليه ويثيره على غراب ميت كان معه حتى واره ، وذلك ليعلم قابيل كيف يدفن اخاه هابيل بعد قتله .

وفي هذا يقول الله تعالى : ﴿ فطوعت له نفسه قتل اخيه فقتله فاصبح من الخاسرين ، فبعث الله غرابا يبحث في الارض ليريه كيف يواري سوءة اخيه قال يا ويلتي اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة اخي فاصبح من النادمين ﴾^(٢) .

ويتضح من ذلك ان ثمة رغبة كانت في نفس قابيل اراد ان يشبعها بقتل اخيه رغم قسوة القرار في هذا ، ورغم عدم معرفته ساذ يفعل بجثة اخيه ، لولا التوجيه الالهي في ذلك .

(*) يمثل هذا البحث فصلا من كتاب لنا سينشر قريباً بعنوان « الإسلام والاقتصاد » .

(١) سورة المائدة - الآية ٢٨ .

(٢) سورة المائدة - الايتان ٣٠ ، ٣١ .

ومع تطور البشرية أصبح الانسان مصدراً لكثير من القرارات التي يواجه بها ما يعرض له من مشكلات .

قرارات الانسان في مواجهة المشكلة الاقتصادية :

ارتبطت المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي ، مع وجود البشرية وتطورت معها ، فللفرد حاجاته المختلفة سواء كانت ضرورية او غير ضرورية وقد تطورت هذه الحاجات بتطور الانسان نفسه عبر تاريخه .

وفي محاولة الانسان لاشباع هذه الحاجات ، فإنه يوازن بين الموارد الاقتصادية المحدودة والحاجات الانسانية في تطورها حيث يصدر قرارات الملاءمة بين هذه وتلك بحيث ينشأ نوع من الحرمان من شيء على حساب شيء آخر .

ومع هذه المحاولات من جانب الانسان يمكن القول بأنه وضع البذور الاولى لمفهوم التنظيم او التخطيط ، لأنه يصدر قرارات هي في ذاتها قرارات اقتصادية لتنظيم الانتاج او تخطيط الانتاج ولكن على المستوى الفردي .

ويتحقق نفس الشيء على المستوى الجمعي ، وان كان هذا النوع من التنظيم او التخطيط يتسم بأنه اوسع نطاقاً ويختلف في اسلوبه عن التخطيط على المستوى الفردي .

المشكلة الاقتصادية والدولة :

رأينا ان كل مجتمع يواجه بمشكلة اقتصادية تتمثل في وجود حاجات انسانية متعددة ومتنوعة من ناحية ، وموارد اقتصادية محدودة من ناحية اخرى وللتغلب على هذه المشكلة فان المجتمع يتوافر على انتاج وتوزيع السلع والخدمات اشباعاً للحاجات الانسانية من خلال اسلوب معين للانتاج يختلف من اقتصاد الى آخر .

ولأن الحاجات الانسانية متعددة ، فان اشباعها يتم في شطر منها عن طريق النشاط الاقتصادي الخاص ، وفي الشطر الآخر منها عن طريق النشاط الاقتصادي الحكومي .

وتسمى الحاجات التي يتم اشباعها عن الطريق الاول بالحاجات الفردية او الحاجات الخاصة (- Indivi dual Wants) والحاجات التي يتم اشباعها عن الطريق الثاني بالحاجات الاجتماعية أو الحاجات العامة (Collective Wants) .

وقد لعبت الدولة في المراحل الاولى من تطور الاقتصاد الرأسمالي دوراً حيوياً لتركييم رأس المال التجاري ، واقامة المشروعات الصناعية المختلفة .

وبعد ان تخطى هذا الاقتصاد تلك المرحلة ، مرحلة تركييم رأس المال التجاري وانشاء الصناعات كمرحلة في التطور الصناعي تقلص دور الدولة واقتصر على ما سمي بالدولة الحارسة .

على انه مع تطور العملية الانتاجية في الاقتصاد الرأسمالي وتعرضه للالزمة الاقتصادية التي بلغت ذروتها مع الكساد الكبير عام ١٩٢٩ بدأت الدولة تتدخل بصورة اكبر في الحياة الاقتصادية على اثر كتابات بعض الكتاب ومنهم كينز (Keynes) الذي نادى بتدخل الدولة للوفاء بالحاجات العامة ودعم النمو الاقتصادي والتأثير على توزيع الدخل القومي .

ومع ذلك فان الاسلوب الكينزي قد عجز عن تحقيق هذه الاهداف خاصة منذ الستينيات الامر الذي برزت معه ضرورة اعداد الخطط الاقتصادية والمالية لادارة الاقتصاد الرأسمالي من جانب الدولة المتدخلة وخاصة مع تعاظم دور الشركات الصناعية ، وازدياد درجة تشابك العلاقات الاقتصادية ونمو ملكية الدولة وتزايد نشاطها الانتاجي^(١) .

ذلك عن دور الدولة في الاقتصاد الرأسمالي ، فماذا عن دورها في الاقتصاد الاشتراكي ؟ وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا السوفيتية ؟

لقد بدأت بقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧ مرحلة جديدة من مراحل الدولة الحديثة ومعها قامت الدولة الاشتراكية على أساس تملك معظم وسائل الانتاج وتوزيعها بين مختلف الاستخدامات بما يضمن تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك وفقاً لخطة قومية محددة ، ويعني ذلك ان الدولة في الاقتصاد الاشتراكي تتدخل تدخلاً عضوياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث تستهدف احداث تغييرات مستمرة لرفع المستوى المعيشي والثقافي لافراد المجتمع لاشباع الحاجات الاجتماعية في تطورها المستمر .

وبسبب مسؤولية الدولة في الاقتصاد الاشتراكي عن النشاط الاقتصادي في مجموعة ، وممارستها لهذه المسؤولية عن طريق التخطيط المركزي الأمر على مستوى الاقتصاد القومي ، فإن ذلك يستتبع قيامها بالتخطيط المالي الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي .

وفي هذا أصبح غرض النشاط المالي الاساسي في الاقتصاد الاشتراكي هو تنفيذ الخطة القومية الاقتصادية والاجتماعية ، الامر الذي اقتضى تغيير دور الميزانية العامة لتصبح جزءاً من الخطة القومية .

اما في المجال الاجتماعي ، فإن الدولة الاشتراكية تلعب دوراً أساسياً في اعادة توزيع الدخل والثروات بما لا يسمح بالتناقض الاقتصادي والاجتماعي بين الطبقات المختلفة ، وفي هذا لا يتم السماح بالتراكم النقدي لافراد الا في حدود ضيقة .

وهكذا تواجه المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الوضعي باسلوبين :

(١) انظر في تفصيل ذلك للكتاب : اقتصاديات النشاط الحكومي ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٢ ، صفحة ١١ وما بعدها .

- اسلوب يقوم على أساس نظام السوق او جهاز الثمن .

- واسلوب يقوم على أساس التخطيط الشامل للاقتصاد القومي .

ابعاد تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي :

تلك هي طبيعة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، سواء بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي او الاقتصاد الاشتراكي ، ولا يعني هذا التدخل بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي تخطيط النظام بأكمله ، فقد يقتصر التدخل على مجرد بعض الاجراءات التي تستهدف حماية الصناعات الوليدة او حماية اوضاع مكتسبة للمشروعات معينة كما قد يأخذ هذا التدخل ابعادا اكبر اذا قامت الدولة بتوجيه الاقتصاد القومي نحو اهداف يتعين على القائمين بالنشاط الاقتصادي او المشروعات الفردية ، تحقيقها ، وهنا يمثل هذا التدخل مجرد نوع من السياسة الاقتصادية المفصلة .

اما بالنسبة للاقتصاد الاشتراكي ، فقد رأينا ان الدولة تتدخل معه تدخلا عضوياً حيث تستهدف تغييراً مستمراً في هيكل الاقتصاد القومي ، ويتم هذا التدخل عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل التي تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن للاقتصاد القومي من تحقيق اهداف معينة تتوافق ومرحلة التطور التي يعيشها هذا الاقتصاد ، وعلى ان تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك وذلك في اطار خطة اقتصادية شاملة .

الخطة الاقتصادية :

ولعله يكون من المفيد ان نطرح المفاهيم المختلفة للخطة قبل ان نطرح مفهوم الخطة في الاقتصاد الاشتراكي .

فهناك اولاً الخطة الاقتصادية الفردية التي يستهدف معها الفرد او العائلة من خلال نوع من التنظيم استخدام الموارد المحدودة المتاحة في تحقيق الهدف المراد الوصول اليه .

وهناك ثانياً الخطة الاقتصادية للمشروع في ظل الاقتصاد الرأسمالي حيث يقوم المنظم في ظل ظروف السوق وتوقعاته المسبقة ، باستخدام الموارد التي تحت تصرفه على نحو يحقق له هدفه وهو تحقيق اقصى ربح ممكن ، وتعرف هذه الخطة بالادارة العلمية للمشروع (Scientific Mangement) وتنظم سياسة الاثمان وقوى العرض والطلب عملية الانتاج ، وتحقق نتائج هذه العملية بصفة لاحقة ، بمعنى ان توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة لا تظهر نتيجته الا في نهاية الفترة الانتاجية ، وسواء كانت هذه النتيجة مواتية او غير مواتية من وجهة نظر المجتمع ، فعلى الرغم من ان العملية الانتاجية على مستوى المشروع تتم غالباً برشد اقتصادي الا ان تطور شكل السوق يحقق نوعاً من الاحتكار الذي يسيطر على هذا السوق ومن

ثم يحرم المجتمع من اي رشد اقتصادي يتحقق على مستوى اي مشروع .

وهناك ثالثاً الخطة الاقتصادية لصناعة او مجموعة من الصناعات حيث تهدف الى عدم تقلب اثمان منتجاتها ، وتنظيم العمالة بها الخ . وفي ذلك تحقق هذه الخطة وضعاً تنظيمياً معيناً : ترست ، كارتل ، شركة قابضة ، لتحقيق اهدافها ، وهذا النوع من الترشيذ يطلق عليه ترشيذ الصناعة (The Na- tionation of industry) ، وتميل هذه الصناعة او مجموعة الصناعات الى ان تأخذ الشكل الاحتكاري حتى تستفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السيطرة على السوق .

مفهوم الخطة الاقتصادية الشاملة^(١) :

ان تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه يمثل الخطة الاقتصادية ، فالأمر يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية : اي المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها ، كيفية وزمان ومكان انتاجها ، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها ، فيما اذا كانت للاستعمال النهائي اي الاستهلاك او للاستعمال في الانتاج وفي اي فروع الانتاج . . الى غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات المختلفة ، على أساس دراسة شاملة للامكانيات الاقتصادية للمجتمع .

ولكي تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات ، فإنه يتعين ان تكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت يد الجماعة من موارد فلا وجود للخطة الاقتصادية الشاملة في غياب الملكية الجماعية للجزء الاهم من الموارد الانتاجية على الاقل .

وعلى هذا الأساس فإن الخطة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي ليست خطة تنبؤ ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص في حالة وجوده ويتمثل جوهر هذه الخطة في انها ، اولاً: تأخذ في الاعتبار مستقبل المجتمع من خلال هدف تسعى لتحقيقه ، وثانياً: تتضمن ترشيذاً لاستخدام موارد الجماعة ليتمكن تحقيق هذا الهدف ، وثالثاً: تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية موضوع البحث ، حيث تحل هذه السيطرة محل القرارات الفردية المتعلقة باستخدام هذه الموارد .

تلك هي الخطة الاقتصادية الشاملة في الاقتصاد الاشتراكي ، وهي بهذا التحديد تتضمن نوعاً من التنظيم الاجتماعي لعملية الانتاج والتوزيع في المجتمع يختلف بالضرورة عن نفس التنظيم في الاقتصاد الرأسمالي وهو نظام السوق او الائتمان .

ان بحث التخطيط كاسلوب للانماء الاقتصادي ثم طرح المنظور الاسلامي للتخطيط الاقتصادي ،

(١) انظر في تفصيل ذلك : دكتور محمد دويدار ، دكتور مصطفى رشدي ، الاقتصاد السياسي ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ص ٣٨٤ .

يقتضي أولاً التعرف على عيوب نظام السوق والنتائج التي يؤدي إليها حتى نستطيع ان نصل الى مدى أهمية او ضرورة التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في الدول المتخلفة .

افتراضات نظام السوق او الائمان :

يتضح دور نظام السوق او الائمان في تحقيق التوازن بين العرض والطلب سواء بالنسبة للسلع والخدمات الاستهلاكية او بالنسبة لعناصر الانتاج المختلفة ، ولهذا فإن هذا النظام يعتبر المرآة التي تعكس قرارات المستهلكين والموجه لقرارات المنتجين ، ومع ذلك فإن توجيه المنتجين لمواردهم يتم بناء على تغيرات الائمان ومعدل الربح في فروع الانتاج المختلفة ، ويتحقق هذا التغير بناء على تغير رغبات المستهلكين . وبافتراض سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلع والخدمات المختلفة وسوق عناصر الانتاج وحرية وقابلية هذه العناصر للتجزئة .

ومع تحقق هذه الفروض ، فإنه يمكن القول بأن نظام السوق او الائمان سيؤدي الى الاستخدام الكامل والتوزيع الامثل لموارد المجتمع ، بحيث يتحقق اقصى اشباع للمستهلكين واقصى ربح للمنتجين ، وهنا يصل المجتمع الى حالة توازن امثل بين الانتاج والاستهلاك ، ومعه يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي ، وترى النظرية التقليدية ان هذا التوازن لا يتحقق أساساً الا في حالة واحدة هي حالة ما اذا كان هناك ارتباط متبادل بين المنتجين او بين المستهلكين او بين هؤلاء وهؤلاء بحيث يحدث هذا الارتباط اثره خارج جهاز السوق ، ويقصد بهذه الحالة ما يطلق عليه الوفورات الخارجية (External Economies) وتعني الوفورات الخارجية حالة من الحالات التي ينشأ عنها التناقض بين الربح الخاص والمصلحة الاجتماعية او بين العائد الخاص والعائد الاجتماعي ، ومن امثلة ذلك ، حالة منتج عسل النحل الذي يزداد انتاجه نتيجة تغذية النحل على زهور حديقة مجاورة تم انشاؤها او توسعها ، أو منتج يدرب عماله فيستفيد منتج آخر من ارتفاع مستوى التدريب .

وكما تتحقق الوفورات الخارجية ، فقد تتحقق تحميلات خارجية او نقائص لهذه الوفورات (External Diseconomies) ، كما في حالة نقص انتاج قمح لمنتج معين نتيجة شق مصرف قام به منتج آخر في ارضه التي تجاور ارض المنتج الاول ، مما اثر على مستوى الماء واثّر بالتالي على التربة التي انتجت القمح .

في كل هذه الحالات ، الوفورات والتحميلات توجد آثار متبادلة بين المنتجين تخرج عن نطاق السوق . ذلك هو اسلوب اداء نظام السوق او الائمان ، ويمكن ابداء بعض الملاحظات حول هذا الاسلوب فيما يلي^(١) :

(١) انظر في ذلك :

- الدكتور عمرو محيي الدين ، التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ ، صفحة ١٦ وما بعدها . =

أولاً : لا يستطيع نظام السوق او الائتمان ، بالأسس السالف الإشارة إليها ، أن يحقق أو يضمن تحقيق وصول الاقتصاد الرأسمالي الى مرحلة التشغيل الشامل للموارد الاقتصادية بدليل الازمات الاقتصادية المتلاحقة التي تصاحبه . ولهذا فان كينز اشار على ضوء ازمة الكساد الكبير (٢٩ - ١٩٣٢) بضرورة تدخل الدولة لتعويض النقص في عمل نظام الائتمان .

وعلى هذا فإن نظام السوق اذا ترك لذاته ، فإن معنى ذلك وقوع الاقتصاد في براثن الازمات المتتالية .

ثانياً : لا يصلح نظام السوق كمؤشر حقيقي بالنسبة للحاجات الاجتماعية كالمنافع العامة والتعليم والصحة ، اي تلك الحاجات التي لا يمكن اشباعها الا بطريقة مشتركة بين المتفعين ، ولهذا فإن النفع الذي يتحقق من اشباع هذه الحاجات يعتبر نفعاً عاماً ، ولا يتوقف على دفع ثمن لهذا الاشباع ومن ثم لا يمكن استبعاد الذين لا يدفعون ثمن هذا النفع ، الامر الذي يعني عجز نظام السوق عن تحقيق هذه المهمة ، ومع ذلك فإن للسوق دوراً بالنسبة لما يطلق عليه الحاجات المستحقة (Merit Wants) التي تعد اصلاً حاجات عامة وانما يمكن اشباعها عن طريق دفع ثمن لها كالتعليم الخاص والعلاج الطبي الخاص فالى جانب النفع الخاص الذي يتولد عن اشباع مثل هذه الحاجات ، فإنه يوجد نفع عام يتمثل في ارتفاع مستوى الثقافة والصحة ، وهذا النفع الاخير لا يناسبه جهاز السوق في الوقت الذي لا تذهب الموارد الخاصة من النفع الخاص الى الاستثمار في هذه المشروعات سواء لانخفاض ربحها الخاص او لان العائد او النفع يعود في النهاية الى المجتمع ككل ، ومن ثم لا بد من تدخل الدولة للقيام بهذه الاستثمارات بسبب عجز السوق في هذا الخصوص .

ثالثاً : يعجز نظام السوق عن الوصول بالاقتصاد الى مرحلة الاستخدام الامثل للموارد ، ذلك ان العديد من المنتجين يتخذون قرارات اقتصادية متضاربة تتعلق بنوع الانتاج والكميات التي تنتج والكميات التي تستخدم من كل عنصر من عناصر الانتاج ، الامر الذي يؤدي الى سوء استخدام هذه الموارد ويفوت على المجتمع زيادة في الانتاج كان الممكن تحقيقها عن طريق استخدام اكثر ترشيداً لنفس الموارد وفي ظل نفس الظروف من الخبرة .

وفضلاً عن ذلك ، فان نظام الائتمان يعكس الوضع الاقتصادي كما هو قائم لا كما سيكون عليه في المستقبل ، في حين ان قرارات الاستثمار يترتب عليها تغييرات في الهيكل الاقتصادي القومي ، وتغييرات في ظروف العرض والطلب اي في الانتاج والاستهلاك وهذه التغييرات لها تأثيراتها الكبيرة على نظام الائتمان السائد ، ولهذا لا يمكن الارتكان على هذا النظام كأساس للتنبؤ بالنسبة للائتمان في المستقبل وفي ذلك تعجز

= - دكتور محمد دويدار ، دكتور مصطفى رشدي ، الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق صفحة ٤٦٧ ، وما بعدها .

- E.K. Hunt, Jesse G. Schwartz, Editors, A Critique of Economic Theory, Penguin Books 1973, Part 4 and 5.

عن ان تكون أداة للتنسيق بين قرارات المنتجين ، مما ينتج عنه سوء استخدام للموارد الاقتصادية .

وتأخذ هذه الكيفية لاستخدام الموارد اما صورة التعطل التام لقدر من الموارد الانتاجية للمجتمع سواء من قوة عاملة او من وسائل انتاج ، واما ما يطلق عليه الطاقة الانتاجية الزائدة (Excess Capacity) اي ابقاء جزء من الطاقة الانتاجية دون تشغيل حتى مع توافر عوامل الانتاج الاخرى ، وفي فترات التوسع الاقتصادي .

ويرجع السبب في ذلك الى عدم توافر الطلب الفعال ، الامر الذي يدفع الى الحد من الانتاج على النحو الذي يمكن المشروعات من تحقيق الربح كهدف جوهري للعملية الانتاجية وهو امر تستطيع المشروعات ان تفعله نتيجة لسيطرة الشكل الاحتكاري للانتاج ..

ونتيجة لعدم التنسيق بين قرارات المنتجين ، فأن الامر يتطلب وجود جهاز آخر بخلاف نظام الائتمان ، يقوم بالتنسيق بين القرارات الاستثمارية للوحدات الانتاجية على المستوى القومي عن طريق السياسة الاقتصادية وليس عن طريق نظام الائتمان ، هذا الجهاز هو جهاز تخطيط الاستثمار ، كمحاولة مسبقة للتنسيق قبل ان يتم تخصيص الموارد للمشروعات الاستثمارية المختلفة .

رابعاً : قصرت النظرية الاقتصادية التقليدية مفهوم الوفورات الخارجية على الارتباط المتبادل بين المنتجين حيث تنتقل اثاره خارج جهاز السوق او نظام الائتمان على النحو الذي سبقت الاشارة اليه ، في حين يتخذ هذا المفهوم ابعاداً جديدة بالنسبة للدول المتخلفة ، ذلك انه يتعين ان تأخذ في الاعتبار الاثار المباشرة والاثار غير المباشرة للاستثمار ، فحينها نقدر العائد على الاستثمار في مشروع معين ، فإنه يجب الانضع في الاعتبار فقط الارباح المتولدة من الاستثمار في هذا المشروع ، ولكن مجموع الارباح المتولدة من المشروعات المختلفة بالصناعة والتي تولدت نتيجة للوفورات الخارجية التي خلفها الاستثمار في ذلك المشروع بهذه الصناعات .

فاذا قام مشروع معين بتوسيع طريق قائم في منطقة صناعية معينة فان نفقات التأخر وزمن الانتقال على هذا الطريق الى هذا المشروع سوف تقل الى اقل حد ممكن ، كما سوف تتحقق زيادة الكفاءة الاقتصادية في المنطقة الصناعية كلها من خلال تمكين الافراد من الوصول الى اماكن عملهم براحة وسرعة .

وعلى هذا الأساس ونحن نحاول الوصول الى اكبر عائد اجتماعي ممكن ، فلا بد وان نأخذ في الاعتبار الارباح التي حققها المشروع وتلك التي حققتها المشروعات الاخرى في المنطقة ، وهو ما لا يستطيع ان يؤديه جهاز السوق .

من ناحية اخرى ، وبسبب ارتباط الصناعات بعضها ببعض فإن ازدياد ربحية صناعة معينة قد يتحقق نتيجة الاستثمار في صناعة اخرى ، بل ان زيادة الاستثمار في صناعة معينة قد يخلق طلباً على العمل وبالتالي

تزداد دخول العمال مما يؤدي الى زيادة الطلب على ناتج صناعة اخرى .

ويرتب على ذلك ضرورة ان ينظر الى الاستثمار في الصناعات جميعها بوصفها استثماراً في مشروع واحد حتى نستطيع ان نأخذ في الاعتبار الوفورات الخارجية التي تنتقل نتيجة للارتباطات المتبادلة بين الصناعات المختلفة ، ومن هنا فإنه يجب التخطيط لهذه الصناعات ككل من خلال التنسيق بين القرارات الاستثمارية للوحدات الانتاجية المختلفة .

ولتحقيق هذا التخطيط ، فإن الامر يقتضي وجود جهاز للتخطيط يقوم بعملية التنسيق هذه من خلال السياسة الاقتصادية وتخطيط الاستثمار وليس عن طريق نظام السوق او الائتمان .

خامساً : تفترض النظرية الاقتصادية التقليدية قابلية عناصر الانتاج للتجزئة وسيادة المنافسة الكاملة ، ومن ثم يتحقق توازن المنتج حينما تساوى نفقة انتاجه الحدية مع الثمن في ظل المنافسة الكاملة وعلى نحو ما هو معروف في اطار التحليل الحدي .

ونظراً لان هذه الفروض لا تتحقق غالباً في الواقع الاقتصادي سواء من ناحية عدم قابلية عناصر الانتاج للتجزئة او غلبة العناصر الاحتكارية ، فإن النتائج التي تترتب على ذلك تعتبر مغايرة لما توقعته هذه النظرية ، ان وجود ظاهرة عدم قابلية عناصر الانتاج للتجزئة قد تمنع المنتج مثلاً من تحقيق مساواة النفقة الحدية مع الثمن ، فقد يضطر المنتج للاختيار بين حجم من الانتاج اكبر او اقل من ذلك الحجم الذي تساوى عنده نفقة الانتاج هذه مع الثمن ، اي قد يجد نفسه امام حجم من الانتاج لا يمثل الحجم الامثل بالنسبة للمجتمع ككل وهو ما يتعين ان نضعه في الاعتبار .

والخلاصة في ذلك كله ان جهاز السوق او الائتمان لا يعتبر مؤشراً صحيحاً وموجهاً كفاً للموارد الانتاجية ، الامر الذي يقتضي خلق جهاز اخر غير جهاز السوق هو جهاز التخطيط المركزي الذي تنشئه الدولة كسلطة مركزية للقيام بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتنسيق بينها لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

التخطيط والدول المتخلفة :

تجد الدول المتخلفة نفسها امام مبررات كافية للاخذ بالتخطيط كاسلوب للانتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك كما يلي^(١) :

اولاً : اذا كان نظام السوق او الائتمان قد فشل في اداء دور فعال في مجال الاستثمارات والتغيرات

(١) انظر :- دكتور عمرو محي الدين - التخطيط الاقتصادي ، المرجع السابق ، صفحة ٢٦ وما بعدها .

الهيكلية في الدول المتقدمة كما رأينا فإنه من باب اولي يعجز عن ذلك في الدول المتخلفة بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي بها ، فضلاً عن ان الائتمان بها لا تعكس مدى الوفرة النسبية لهذه العناصر ، ومن ثم فإن الالتجاء الى نظام الائتمان كموجه لاستخدام الموارد يؤدي الى نتائج غير مواتية كاختيار مشروعات لا تتناسب مع وفرة اوقلة الموارد ، وعدم تحقيق اكبر عائد اجتماعي ممكن ، ولهذا بات اللجوء الى تخطيط الاستثمارات من خلال جهاز للتخطيط امراً ضرورياً في هذه الدول .

ثانياً : تحتاج اي عملية تنمية الى ما يطلق عليه رأس المال الاجتماعي (Social overhead Capital) كالطرق والجسور والمنافع العامة ، ونظراً لان هذه المشروعات غير قابلة للتجزئة فضلاً ، عن أن نظام السوق يعجز عن توجيه الموارد اليها ، فإنه لا بد اذا من ان تقوم الدولة بمثل تلك المشروعات .

وفضلاً عن ذلك ، فإن التعجيل بالتنمية يقتضي توجيه الموارد الى مشروعات ذات أهمية استراتيجية للمجتمع ، الامر الذي يحجم رأس المال الخاص عنها بسبب استهوائه بتحقيق اقصى ربح ممكن وسريع ، ومن هنا قيل بحق ان الرأسمالية في الدول المتخلفة متخلفة كذلك ، لانها تميل الى الربح السريع في المشروعات المستقرة ، كما انها تعجز عن ان تعبىء الموارد المختلفة اللازمة للتنمية السريعة ، ومع كل ذلك لا بد من تدخل الدولة عن طريق جهاز للتخطيط يعبىء الموارد اللازمة ويوجهها الى المشروعات التي تساهم بفعالية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً : تفتقر الدول المتخلفة الى المنظمين الصناعيين الذين قادوا عملية التنمية في اوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ولعل احد اسباب ذلك تكمن في التخلف كعملية تاريخية واعية من جانب الدول المستعمرة التي استولت على فوائض الدول المستعمرة ، واستخدمتها في تنمية اقتصادياتها هي ، ودون ان تستخدمها في تنمية الدول صاحبة هذه الفوائض .

وحتى تتخطى الدول المتخلفة الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة ، فإنه لا بد لها من ان تسلك طريقاً مغايراً عن ذلك الذي سلكته الدول المتقدمة مستفيدة من خبراتها وتقدمها الفني الامر الذي يقتضي تكوين جهاز للتخطيط يحل محل نظام الائتمان لتحقيق غايات الدول المتخلفة في اطار تطوير هيكلها الاقتصادي والاجتماعي .

تلك هي ابرز الافكار العامة عن التخطيط ، اما عن المبادئ التي تحكمه ومشكلات تنفيذ الخطة وغير ذلك ، فليس مجالها في هذا الاطار^(١) وان كنا سنكتفي بالاشارة الى بعض دروس العملية التخطيطية .

(١) انظر في ذلك المراجع المتعلقة بالتخطيط القومي الشامل وخاصة السالف الاشارة اليها .

دروس من العملية التخطيطية :

بماكم «محبوب الحق» في كتابه «ستار الفقر» ، خيارات امام العالم الثالث نفسه ، في احادة تقسيم تهرته في مجال التخطيط ، ويكفي انه يقدم بشجاعة على هذه المحاكمة ، فيصدر كتابه مثلاً بمقتطفات من اقواله التي كان يرددها قبل عشرين عاماً ، ثم يبين ما احتوته هذه الافكار من بعد عن الحقيقة ومن اخطاء ظهرت عند التنفيذ .

ونورد في ذلك بعض عباراته كما يلي :

١ - يقول محبوب الحق في صفحة ٤٥ من ترجمة كتابه السالفة الاشارة اليه وتحت عنوان « موزات للتنمية » .

« من الخطايا المحيية لمخططي التنمية ادمانهم « موزات » التنمية ، وقد شاهدنا عدداً من الوصفات المستحدثة تكتسح العالم في العقدين الماضيين . ان المخططين يكونون عادة ضحايا بارادتهم لهذه المستحدثات المتغيرة ، جزئياً لانهم يجب ان يكونوا عند المستوى المطلوب في سياق التنمية ، وجزئياً لانهم يمكن الا يظفروا الا بمساعدة اجنبية قليلة للغاية اذا لم يقرؤا بالتفكير المستحدث الجاري في البلاد المانحة .

ومن المحتمل ان يظل باستطاعة رجال التخطيط التحصن ضد « الموزات » الجارية ، مع تثبيت عيونهم في اصرار على نظمهم الخاصة وعلى سماتها المميزة ، ولكن التحولات الدائمة في استراتيجية التنمية كثيراً ما تكون عامل تمزيق لعملية التنمية . ومن الأرجح ان تظل هذه هي المعضلة الرئيسة لمخططي التنمية ، فهم يحتاجون الى افق زمني طويل الى حد ما لتخطيط التغيرات البنائية ، ومع ذلك فإن الحكومات القومية والجماعة الدولية للتنمية - لدوافع سياسية مشروعة وملزمة - تركز بوجه عام على المشكلات المباشرة والحلول القصيرة الاجل » .

٢ - الانفصال التام بين التخطيط والتنفيذ :

« ان مخططي التنمية مغرمون تماماً بالتمييز بين التخطيط والتنفيذ ، وعندما يضيق عليهم الخناق يقولون بوجه عام انه بينما تكون مسؤوليتهم هي تخطيط التنمية ، فإن التنمية هي مسؤولية النظام السياسي والاقتصادي بأسره ، ولا يعدو ذلك ان يكون عذراً مريحاً ، فخطة التنمية الجيدة يوضع معها عادة برنامج عمل واقعي لتنفيذها .

انها علامة قوة ، لا علامة ضعف ، ان يعاد النظر باستمرار في خطة التنمية ، والحقيقة ان المرء لا بد ان تساوره الشكوك في خطة خمسية للتنمية يجري تنفيذها بدقة طبقاً لجدولها الزمني . ذلك ان افتراضات كثيرة جداً تتغير في غضون فترة خمسية - افاق التصدير ، مناخ المعونة ، الجو ، توقعات الاستثمار - بحيث لا يكون من الامانة الادعاء بان كل هذه التغيرات يمكن رؤيتها مقدماً ، والنص عليها في الخطة الاصلية » .

« وثمة خطيئة خاصة لتخطيط التنمية استمرت قائمة ، هي الاغفال العام للموارد البشرية ، وعلى الرغم من اية احتجاجات ضد ذلك ، فإنه يبدو ان استثماراً قليلاً للغاية قد وجه الى تنمية الموارد البشرية في معظم البلاد النامية ، وسبب ذلك جزئياً هو الطول المفترض لفترة التطور والتطوير اللازمة لاستثمار من هذا النوع ، والافتقار الى اية علاقة مقررّة كميّاً بين مثل هذا النوع من الاستثمار والنتائج .

ان من المكونات الجوهرية للجهود الناجحة المتوافقة في مجال التنمية الاستثمار الضخم في التعليم والتدريب الوظيفي ، فمثل هذا الاستثمار يجب تنفيذه بوصفه عملاً من اعمال الايمان دون حساب تفصيلي متشكك للتكاليف والمزايا . ان التحدي الاكثر أهمية الذي يواجه مخطط التنمية هو ان يبتكروا نظاماً للتعليم يستطيع التوسع في محو الامية على النطاق العام ، ويوفر التعليم اللازم ويكون متاحاً للجميع .

ان الخطيئة التي لا يمكن غفرانها لمخططي التنمية هي ان يصبحوا مفتونين بمعدلات النمو العالية في النتائج القومي الاجمالي ، وينسوا الهدف الحقيقي من التنمية ، ففي بلد بعد الآخر نرى النمو الاقتصادي مقترناً بتزايد التفاوت في الدخول الشخصية وكذلك في الدخول الاقليمية ، وفي بلد بعد الآخر نرى الجماهير تشكو من ان التنمية لم تمس حياتها العادية ، وفي اغلب الاحيان كان النمو الاقتصادي يعني القليل من العدالة الاجتماعية ، فقد اقترن بتصاعد البطالة وزيادة الخدمات الاجتماعية سوءاً وتفاقم الفقر المطلق والنسبي » .

عود على بدء :

رأينا الى أي حد تلعب قرارات الانسان دوراً في مواجهة المشكلة الاقتصادية والى أي مدى تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على طريق حل هذه المشكلة سواء في الاقتصاد الرأسمالي وبالاعتماد على نظام السوق ، او في الاقتصاد الاشتراكي من خلال التخطيط الاقتصادي .

كما وقفنا على مفهوم الخطة الاقتصادية سواء بالنسبة للفرد او العائلة او المشروع او الصناعة او مجموعة من الصناعات ، واخيراً عرضنا لمفهوم الخطة الاقتصادية الشاملة ، ورأينا ان بحث التخطيط كأسلوب للانماء الاقتصادي والاجتماعي يقتضي التعرف على عيوب نظام السوق في الاقتصاد الرأسمالي للتوصل الى مدى ضرورة تبني التخطيط الاقتصادي كخصيصة أساسية من خصائص اسلوب الانتاج ، خاصة في الدول المتخلفة بهدف تعجيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

وبالإضافة الى ذلك ، اشرنا باختصار الى بعض الدروس المستفادة من العملية التخطيطية من خلال بعض التجارب الجديدة بالاهتمام .

والسؤال الذي يطرح نفسه الان ، على ضوء ذلك كله ، هو الى اي حد يمكن القول ان الاسلام يأخذ بالتخطيط الاقتصادي ؟ .

الواقع انه يمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال طرح الموضوعات الآتية :

اولاً : التخطيط الاقتصادي في الاسلام .

ثانياً : نظرة الاسلام الى الخطة الاقتصادية الشاملة .

ثالثاً : بعض صور التخطيط الاقتصادي في الاسلام .

ونشير الى كل من هذه الموضوعات تباعاً فيما يلي : -

اولاً : التخطيط الاقتصادي في الاسلام :

من المعلوم ان القرآن الكريم ليس كتاب اقتصاد او اي علم من العلوم الوضعية ، وانما هو كتاب عقيدة وشريعة ، جاء باحكام عامة فيما يمس حياة الناس ، وترك لهم أساليب تطبيق هذه الاحكام حسب ظروفهم ومن هنا فإن البحث عن أسس هذه الممارسات لا يتأتى الا في اطار هذه الاحكام العامة .

واذا كان تدخل الدولة في الاقتصاد الوضعي قد اتخذ ابعاداً مختلفة تمهيداً لتبني الخطة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي ، او التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الاشتراكي^(١) ، فإن الدولة الاسلامية تعرف نوعاً من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهي تتدخل في النشاط الاقتصادي الذي يباشره الافراد ، سواء لمراقبته او تنظيمه او لتباشر بنفسها بعض اوجه هذا النشاط اذا عجز الافراد عنه ، او اساءوا مباشرته .

ومع ذلك ، فإن الاسلام ينفرد في هذا الخصوص بالموازنة بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، ولهذا فإنه يقيم بنيانه الاقتصادي في ذلك على الأسس الآتية^(٢) :

١ - اقرار الملكية الخاصة : فالاسلام يقر الملكية الفردية ، ويسر الحصول عليها ، ويحيطها بسياس قوى من الحماية كما توضح ذلك الحدود والعقوبات الدنيوية والاخرية التي يقررها لمختلف انواع الاعتداء على الملكية كالسرقة والغصب وقطع الطريق . .

(١) فوجود الخطة لا يكفي لاعتبار الاقتصاد مخططاً ، فقد توجد الخطة على مستوى الفرد او العائلة او المشروع او الصناعة دون ان تشمل الاقتصاد القومي ككل ، وقد يتم تحضير الخطة على غير أساس من الواقع أو على أساس خاطيء ومن ثم لا يكون لها حظ من التنفيذ العملي ، وقد تكون الخطة سليمة ولكن لا تتوافر الشروط التنظيمية لها . وفي كل تلك الاحوال توجد الخطة ولكن الاقتصاد القومي لا يسير طبقاً لها ، فلا يقوم عملية التخطيط ولهذا لا يكون الاقتصاد مخططاً .

(٢) انظر في تفصيل ذلك : الدكتور علي عبد الواحد وفي ، حقوق الانسان في الاسلام ، الطبعة الخامسة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٩ م صفحة ٥٨ وما بعدها .

ويكفي ان الاسلام يميز للمالك ان يدافع عن ماله بكل وسائل الدفاع حتى ولو أُلجأه ذلك الى قتل المعتدي ، فاذا قتل هو كان شهيداً ، وفي هذا يقول رسول الله ﷺ فيما رواه البخاري : « من قتل دون ماله فهو شهيد » .

بل ان الاسلام لينهي عن مجرد النظر بعين نهمة الى ملكية الغير وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجنا منهم زهرة الحياة الدنيا ﴾^(١) .

ولا يقتصر الاسلام في ذلك على حماية الملكية ، كرأس مال او ثروة بل انه من خلال النظرة المقدسة للعمل يقدر حق العامل في ملكية اجره ويدعو الى التعجيل في اداء الاجر .

٢ - فرض القيود والواجبات على الملكية الخاصة : وذلك بهدف اقرار العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بين الدخول ، وعدم تركيز الثروات في ايد قليلة ، ومن ثم تجريد رأس المال من طغيانه الذي قد يذهب بمصالح بعض الافراد سواء على مستوى دنياهم او دينهم ، اوهما معاً . وفي هذا اخرج الاسلام من نطاق الملكية الفردية الاشياء التي تكون ضرورية لجميع افراد المجتمع والتي لا يتوقف الانتفاع بها على مجهود خاص ، حتى لا يستبد بها فرد او افراد ، فيضار المجتمع من ذلك ، وقد عد رسول الله ﷺ اربعة اشياء ، وهي الماء والكلا والنار والملح ، فقال : « الناس شركاء في ثلاثة : الماء والكلا والنار » ، وروى ابو داود ان رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ما الشيء الذي لا يجوز منعه ؟ فقال الماء . قال : وماذا أيضاً ؟ قال الكلا قال : وماذا أيضاً ؟ قال : الملح .

وقد ادخل الفقهاء في ذلك ، من باب القياس وهو احد اصول التشريع الاسلامي ، المرافق العامة كالطرق والجسور والخزانات والاثار القديمة .

وفضلاً عن ذلك ، فإن الاسلام يبيح نزع الملكية الفردية وجعلها ملكية جماعية اذا اقتضى ذلك الصالح العام ، وقد جعل رسول الله ﷺ مكاناً قريباً من المدينة اسمه النقيع لخيّل المسلمين للغزو في سبيل الله ، وتبعه ابو بكر حيث حمى مكاناً اخر اسمه الربذة للابل المجموعة من الزكاة ، ومن بعده عمر بن الخطاب الذي حمى مكاناً ثالثاً اسمه نقيع الخضعات للخيّل والابل المعدة للجيش ، وإن كانت بعض هذه الأماكن ما لا مباحاً .

وقد قال عمر بن الخطاب في ذلك : « انه ان تهلك ماشية الغني يرجع الى ماله . وان تهلك ماشية الفقير يأتي متضرراً باولاده يقول يا امير المؤمنين . طالباً الذهب والفضة وليس لي ان اتركه . . فبذل العشب من الان ايسر على من بذل الذهب والفضة يومئذ » . وقد جاءه اهل الارض يشكون قائلين : « يا

(١) سورة طه ، الآية ١٣١ .

أمير المؤمنين ، انها ارضنا قاتلنا عليها في الجاهلية واسلمنا عليها فعلام تحميلها ؟ » فاجاب عمر : « المال مال الله والعباد عباد الله . والله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت من الارض شبراً في شبر » .

وقد وردت هذه القصة ، وهي حافلة بالمعاني الرائعة ، في صورة وصية أوصى بها عمر عامله على هذه الارض حيث قال ضمن ما قال : « . . . انها لارضهم قاتلوا عليها في الاسلام ، وانهم ليرون اني ظلمتهم ، ولولا النعم التي يحمل عليها في سبيل الله (اي تستخدم في الجهاد) ما حميت على الناس شيئاً من بلادهم » . وكما رأينا من قبل فإن الملكية العامة ، شأن الملكية الفردية ، ترد عليها قيود لصالح الافراد والمجتمع ، فلا تملك الحكومة الاسلامية مثلاً ان تنفق المال العام الا في الاغراض التي تحددها الشريعة الاسلامية .

٣ - عدم اقامة العلاقات الاقتصادية بين الناس على أسس نفعية مادية فقط ، وذلك كما تفعل النظم الوضعية ، وانما على أسس انسانية خلقية كذلك حيث يتحقق بها التكافل والتعاون والتواد والتراحم بين الناس .

وفي هذا اوجب الاسلام على الاغنياء من الاقرباء ان ينفقوا على الفقراء والمساكين والعاجزين عن الكسب من اقربائهم فحقق بذلك التكافل في نطاق الاسرة .

واوجب على أهل كل حي وقرية وبلدة ان يعيش بعضهم مع بعض في حالة تكافل وتعاضد ، يرق غنيهم لفقيرهم ، ويسد شعبانهم حاجة جائعهم وفي هذا يقول الله تعالى : ﴿ وات ذا القربى حقه والمساكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً ﴾^(١) .

وقد اخبر عبد الله بن عمر ان رسول الله ﷺ قال : « المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه . فمن تركه يجوع ويعرى وهو قادر على طعامه وكسوته فقد ظلمه واسلمه . . » ويقول علي بن أبي طالب : « ان الله فرض على الاغنياء في اموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ، فإن جاعوا او عروا او جمدوا فبمنع الاغنياء » .

تلك هي أسس الهيكل الاقتصادي في الاسلام ، اقرار وحماية للملكية الفردية ، وقيود ترد على هذه الملكية لتحقيق العدالة الاجتماعية ، واخذ بالتكافل الاجتماعي بين الناس من خلال العلاقات الاقتصادية التي يتعين ان تبنى لا على المنافع المادية فقط . وانما على الأسس الاخلاقية والانسانية كذلك .

وعلى ضوء ذلك ، وبعد ان تطور النشاط الاقتصادي ، هل يعتبر تدخل الدولة في هذا النشاط في الاسلام بمثابة تخطيط اقتصادي ؟ .

يجد التخطيط الاقتصادي جذوره في الاسلام في بعض المبادئ العامة ، فاعداد العدة مثلاً وتنظيم العملية الانتاجية لتحقيق هدف معين هو من قبيل التخطيط الذي وجد في الاسلام ، يقول الله تعالى :

(١) سورة الاسراء ، الآية ٢٦ .

﴿ واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف اليكم وانتم لا تظلمون ﴾ (١) .

وفي هذا الدرس نجد الكثير من قواعد التعامل مع المعسكرات المختلفة في السلم والحرب ، والتنظيمات الداخلية للمجتمع الاسلامي وعلاقته بالمنظمات الخارجية ، ولهذا فإنه يجب على المعسكر الاسلامي اعداد العدة دائماً واستكمال القوة باقصى الحدود الممكنة ، وذلك لتكون القوة الاسلامية هي القوة العليا ، التي ترهبها جميع القوى المبطله ، فتخشى ان تهاجم الاسلام والمسلمين ، وحتى تستسلم في النهاية لسلطان الله ، فلا تمنع داعية الى الاسلام في ارضها من الدعوة ، ولا تصد احداً من اهلها عن الاستجابة ، ولا تدعى حق تعبيد الناس ، حتى يكون الدين كله لله .

ومع هذه الآية نحن مطالبون للاعداد للجهاد في سبيل الله ، وهل يكون الجهاد فعالا الا اذا دعمه اقتصاد مخطط تخطيطاً لا يقل عن مستوى التخطيط للجهاد ، وهل يقوى الاقتصاد الا من خلال تخطيط الانتاج والاستهلاك ؟

ان تعبير القوة في تلك الآية يشمل مختلف الجوانب المادية والبشرية والمعنوية ، فضلاً عن انه مفهوم حركي بحيث تهيم كل مرحلة للمرحلة التي تليها على طريق التنمية الشاملة المخططة .

أوليس في ذلك تخطيط على مستوى رفيع ، يتحدد معه الهدف بوضوح وتتخذ العدة له بكل السبل ، انه في النهاية عبادة يستهدف جعل كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى .

وترتيباً على ذلك ، فإن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي يعتبر من قبيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي هو قوام المجتمع الاسلامي ، ويكفي في ذلك قوله تعالى : ﴿ ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون ﴾ (٢) .

والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وهو يرسم للمستقبل ولفترات متتالية انما يحقق القول المأثور « اعمل لدنياك كأنك تعيش ابداً » .

ومن ذلك كله نستطيع القول ان التخطيط الاقتصادي والاجتماعي يعتبر مطلباً شرعياً يتعين الاخذ به (٣) .

(١) سورة الانفال ، الآية ٦٠ .

(٢) سورة آل عمران ١٠٤ .

(٣) من هذا الرأي ، دكتور محمد شوقي الفنجري ، نحو اقتصاد اسلامي ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، ١٤٠١هـ .

١٩٨١ م ، صفحة ٧٨ .

وعلى هذا الأساس يمكن ان نتوصل الى ان تدخل الدولة في الاسلام قد يأخذ اباعدا اكبر اذا تم توجيه الاقتصاد القومي نحو اهداف معينة ، يتكاتف على تحقيقها رأس المال الخاص والعام من خلال خطة اقتصادية تنم في صورة سياسة اقتصادية مفصلة .

ثانياً : التخطيط الاقتصادي الشامل والاسلام :

رأينا الى أي حد يقر الاسلام الملكية الفردية ، ويحيطها بسياج من الحماية ويعطي كل مجتهد نصيبه من ثمرات الحياة الدنيا ليفتح بذلك الطريق للعمل الجاد والتفوق فيه ، ومن ثم تتقدم الدولة ، ويتحقق مع هذا تكافؤ الفرص بين الناس في الميادين المختلفة .

ومع ذلك ، فإن الاسلام حرص على تجريد الثروات ورؤوس الاموال من كل سيطرة او نفوذ دون ان يشل حركتها ، وذلك من خلال عدم تركيزها في ايدي فئات محددة ، فضلاً عن اشاعة التكافل والتعاون والتواصي بالبر والعدل والاحسان بين الناس .

ومؤدى ذلك ان الاسلام ليس نظاماً رأسمالياً خالصاً ، لانه وان كان يقر الملكية الفردية الا انه لا يتركها بدون قيود ، وهو ليس نظاماً اشتراكياً لانه يقر الملكية الفردية ، ولهذا يمكن القول ان الاقتصاد في الاسلام لا يمكن رده الى نظام معاصر معين ، وانما له مقوماته الخاصة ، لايدانيه نظام اخر في سموه ورقته ومبلغ تحقيقه لخير الافراد والمجتمعات على السواء .

واذا كان من المتعين ان نصف الاقتصاد في الاسلام بلغة العصر فإنه يعتبر في نظرنا ، نظاماً وسطاً يأخذ مما في الانظمة المعاصرة من محاسن ، ويبرأ مما تنطوي عليه من مثالب ، ومن ثم فهو نظام معتدل .

وفي هذا الخصوص قام ابو ذر الغفاري رضي الله عنه في عهد عثمان بن عفان يدعو الاغنياء ان ينفقوا في سبيل الله والبر بالفقراء والمساكين وذوي الحاجة جميع ما فضل من اموالهم ، عن حاجاتهم وحاجات من يعولونهم وينهاهم عن البذخ والترف واكتناز الاموال والترفع عن الفقراء .

وكان ابو ذر يعتمد في ذلك على احاديث كثيرة سمعها عن رسول الله ﷺ ، ولم يسر معاوية بن ابي سفيان لدعوة ابي ذر الغفاري هذه بالشام في ايام ولايته من قبل عثمان بن عفان ، فكتب بشأنه الى عثمان الذي طلب بان يرسله الى المدينة ، ولما عجز عثمان كذلك عن منعه عن نشر دعوته ، اضطر الى نفيه الى « الربرة » وهي قرية صغيرة في ضواحي المدينة ، فظل بها الى ان مات .

ورغم ان الاسلام حبيب الى الاغنياء ان ينفقوا في سبيل الله وسد حاجة المعوزين ، فإن درجات الايمان تقتضي الاستهداء بما حث عليه ابو ذر الغفاري واستوحاه من روح الاسلام .

ورغم ان بعض الباحثين يرون ان دعوة ابي ذر هذه بمثابة جنوح الى الاشتراكية المتطرفة ، فاننا نرى ان

هذه الدعوة لم تخالف الاسلام في وسطيته او موازنته بين صالح الافراد وصالح المجتمع ككل ، فهي تعمل على تثبيت الملكية الفردية وحمايتها من كل ما يتهدها من ثورة الفقراء والمحرومين ، وفي هذا تعمل على تخفيف حدة التفاوت بين الدخول والثروات ، في حين تعمل الاشتراكية وخاصة المتطرفة على الغاء الملكية الفردية كلها او معظمها وتحويلها الى ملكية عامة او اجتماعية .

ومن هذه الناحية يثور سؤال عن المنظور الاسلامي للتخطيط الاقتصادي الشامل ؟ .

ان التخطيط الاقتصادي الشامل يقتضي - على نحو ما رأينا - ان تكون للدولة السيطرة الفعلية على ما تحت يد الجماعة من موارد ، فلا وجود للخطة الاقتصادية الشاملة في غياب الملكية العامة لموارد المجتمع او للجزء الاهم على الاقل من الموارد الانتاجية ، ومعها تحل هذه السيطرة محل القرارات الفردية المتعلقة باستخدام هذه الموارد .

ان التخطيط الاقتصادي الشامل بهذا التحديد يتنافى مع ما للاسلام من ايدولوجية ترعى المصلحتين الخاصة والعامة وتوازن بينهما على أساس ان كلا منهما تكمل الاخرى ، وفي حماية احدهما حماية للآخرى ، ومن هنا ، فإن قوام الاسلام حفظ التوازن بين الملكية الخاصة والملكية العامة او الاجتماعية .

ولان الخطة الاقتصادية الشاملة تنجح نحو الملكية الاجتماعية وعلى حساب الملكية الخاصة ، فانها بذلك لا تحقق هذا التوازن ، بل تتضاد معه ، ومن ثم لا يقرها الاسلام ، ولا يأخذ بها في هذه الحدود .

ان حلول المشكلات المختلفة في المجتمع ، سياسية كانت او اقتصادية او اجتماعية او ادارية ، انما تعتبر حلولاً اسلامية بقدر ما تحقق مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة دون اهدار لاحدهما لصالح الاخرى ، تحقيقاً لقول الله تعالى : ﴿ لا تظلمون ولا تظلمون ﴾^(١) ، ولقول رسول الله ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار »^(٢) .

لقد اعطانا رسول الله ﷺ صورة عميقة المعنى في التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة كايديولوجية للاسلام يختلف بها عن الفكر المعاصر ، وذلك بقوله فيما رواه البخاري والترمذي : « ان قوماً ركبوا سفينة فاقسموا ، فصار لكل منهم موضع ، فنقر رجل منهم موضعه بفأسه فقالوا له ماذا تصنع ، قال هذا مكاني اصنع فيه ما اشاء ، فإن اخذوا على يده نجا ونجوا ، وان تركوه هلك وهلكوا » .

ان « الفردية » في الاسلام ولدت مقيدة بمصالح المجتمع ، وان كانت هناك « اشتراكية » في الاسلام فهي لا تبرر مصادرة حقوق الافراد الا فيما يقتضيه صالح الجماعة ككل ، وعلى هدى من حديث رسول الله

(١) سورة البقرة الآية ٢٧٩ .

(٢) سند الامام احمد بن حنبل .

المشار اليه ومؤدى ذلك انه اذا تعذرت الموازنة بين المصلحة الفردية ومصلحة الجماعة فانه يضحى بالمصلحة الخاصة وتقدم المصلحة العامة وذلك باعتبارها حق الله وفي هذا يقول الاصوليون : « يتحمل الضرر الأدنى لدفع الضرر الأعلى » ، كما هو الحال في الاحوال الاستثنائية مثل المجاعات والابوثة والحروب .

وفي هذا نستطيع ان ندرك لماذا تم نزع الملكية الخاصة لتوسيع المساجد او للمنفعة العامة ، وتم تسعير بعض السلع من جانب عمر بن الخطاب ولماذا صادر لصالح بيت المال كل زيادة غير معقولة في اموال ولاته ، بما فيهم سعد بن ابي وقاص بطل القادسية وخال الرسول ﷺ^(١) وابو هريرة صاحب الرسول والمحدث الشهير وذلك لمجرد شبهة استفادة الوالي من منصبه في تيسير اموره او مجاملة الرعية له^(٢) .

ثالثاً : بعض صور التخطيط الاقتصادي في الاسلام :

انتهينا الى ان الاسلام لا يأخذ بالتخطيط الاقتصادي الشامل على النحو الذي يتم بالاقتصاد الاشتراكي على أساس ان ايدولوجية الاسلام هي تحقيق التوازن بين المصالح الفردية والمصلحة الاجتماعية في حين ان التخطيط الاقتصادي الشامل يقتضي ان تكون للسلطة السيطرة الفعلية على ما تحت يد الافراد من موارد انتاجية ، وهي لا تكون كذلك الا بالتأميم لكل او معظم هذه الموارد ، ومن ثم يكتسب التخطيط الاقتصادي شموله والزاميته .

ومع ذلك رأينا ان الاسلام يسمح بالتدخل من جانب السلطة لتوجيه الاقتصاد القومي نحو اهداف معينة في صورة خطة اقتصادية واجتماعية من خلال سياسة اقتصادية مفصلة ، وفي اطار تحقيق هذا التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة .

ولأن صورة التاريخ تنعكس على اخلاق وممارسات الاجيال الحاضرة واللاحقة فقد وجب ان يكون فهمنا السليم للتاريخ ذا دور ايجابي في صنع اخلاق وممارسات تلك الاجيال .

ان الله سبحانه وتعالى حينما يقول لرسوله الكريم ﷺ في معرض تبريره لايراد قصص من قصص الاولين السابقين :

﴿ وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك ﴾^(٣) ، انما يربط بين هذه القصص وبين

(١) روى الترمذي في المناقب رقم ٣٧٥٣ وقال حديث حسن غريب ، والحاكم في المستدرک جزء ٣ صفحة ٤٩٨ وصححه ووافقه الذهبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، قال : « كنت جالساً مع رسول الله ﷺ فأقبل سعد الى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ « هذا خالي ، فليبرني امرؤ خاله » . وقال الترمذي كان سعد من بني زهرة ، وكانت ام النبي ﷺ من بني زهرة ، كذلك قال النبي ﷺ هذا خالي » الحديث .

(٢) انظر : دكتور سليمان الطماوي ، عمر بن الخطاب واصول السياسة والادارة الحديثة مرجع سابق الاشارة اليه .

(٣) سورة هود ، من الآية ١٢٠ .

عملية تثبيت الفؤاد للحض على استمرار العمل الصالح ، ومن ذلك بعض صور التخطيط الاقتصادي الاسلامي التي قصها المولى سبحانه وتعالى في مناسبتين كريمتين ، الاولى مع نبي هو سيدنا يوسف عليه السلام ، والثانية مع قائد هو ذو القرنين الذي بنى سداً بالاعتماد على النفس حيث حكى القرآن الكريم عنه ، ورغم أن هاتين الصورتين كانتا قبل الدولة الاسلامية ، الا أننا نعرضهما لسببين : الأول : هو أننا مسؤولون عما ورد في كتاب الله خاصة وأن رسالة سيدنا رسول الله رسالة تكميلية حيث يتعين أن نؤمن بكل الرسل والكتب السابقة الى جوار القرآن الكريم ورسالة سيدنا رسول الله .

الثاني : أنه رغم أن ثمة صوراً أخرى للتخطيط الاقتصادي في الاسلام والدولة الاسلامية ، إلا أن ما طرقة القرآن الكريم في هاتين الصورتين معبراً بصورة أكثر تفصيلاً عن مبادئ ومنهج المنظور الاسلامي لهذا التخطيط ، فضلاً عن صلاحيته لكل زمان ومكان .

ونشير الى كل من هاتين الصورتين باختصار فيما يلي^(١) :

أ/ يوسف عليه السلام والتخطيط الاقتصادي :

يقول الله تعالى على لسان يوسف عليه السلام ، وهو يفسر رؤيا الملك ، ويرشد الى خطته في مواجهة السنوات السبع العجاف المتوقعة ، بعد ان عجز المفسرون عن تفسير ذلك . يقول تعالى : ﴿ وقال الملك اني ارى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر واخر يابسات يا أيها الملأ افئتوني في رؤياي ان كنتم للرؤيا تعبرون ، قالوا اضغاث احلام وما نحن بتأويل الاحلام بعالمين ، وقال الذي نجا منها واذكر بعد امة انا انبئكم بتأويله فارسلون ، يوسف ايها الصديق افتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر واخر يابسات لعلى ارجع الى الناس لعلهم يعلمون قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلاً مما تأكلون . ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن الا قليلاً مما تحصنون ، ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ﴾^(٢) .

ففي هذه الآيات الكريمة نلمس خطة يوسف عليه السلام في اطار تفسيره للرؤيا ، مرتكزة على الوسائل المثلّي الآتية :

- ١ - العمل الزراعي الدائب أي الذي لا ينقطع ، في ذلك يقول الله تعالى على لسان يوسف : « تزرعون سبع سنين داباً » اي بصورة متتالية لتحقيق الامن الغذائي في سنوات الضيق المقبلة .

(١) انظر في تحصيل ذلك العرض القيم للدكتور سعد المرصفي ، العمل والمال مرجع سابق الاشارة اليه ، صفحة ١٥٣ وما

بعدها .

(٢) سورة يوسف ، الآيات ٤٣ - ٤٩ .

٢ - ضرورة تخزين الثمار وحفظها من التلف ، فلا يعني العمل الدائم استهلاك كل نتاج هذا العمل من ثمار ، بل يتعين تخزين ما يكفي منها لسنوات الضيق او المجاعة ولا تكمن أهمية التخزين في تجنب جزء من الثمار بعيداً عن الاستهلاك فقط ، وانما في الحفاظ على هذا الجزء من التلف مدة هذه السنوات ، فلا يتعرض للسوس او القوارض وغيرها من عوامل البيئة المختلفة ، ولهذا رأى يوسف عليه السلام ان يتم ترك ما يتم حصده لذلك في سنابله : قال تعالى على لسان يوسف : « فما حصدتم فذروه في سنبله الا قليلا مما تأكلون » .

٣ - عدم الاسراف في الاستهلاك ، ففي قوله تعالى : ﴿ الا قليلاً مما تأكلون ﴾ يشير الى ضرورة الاقتصاد في الاستهلاك ولهذا امتدح المولى سبحانه وتعالى هؤلاء المقتصدين حيث جعل الاقتصاد والموازنة بين الاستهلاك والادخار من صفات عباد الرحمن بقوله جل شأنه : ﴿ والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ﴾ (١) .

٤ - وجوب تحقيق فائض يسمح باعادة الانتاج ، فلم ينس يوسف في اطارهم السنوات العجاف المقبلة ، ضرورة توفير فائض من المنتجات يسمح باعادة الانتاج لمواجهة متطلبات هذه السنوات وما بعدها ، وفي تصوير القرآن لهذه السنوات بانها « سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن الا قليلا مما تحصنون » هذا التصوير يفيد مدى شدة هذه السنوات ، ومدى ما كان يمكن ان تكون عليه المجاعة او الضيق اذا لم يتم الاعداد لهذه السنوات ، ومع ذلك فإن هذه السنوات ستأكل كل ما يقدم لها الا قليلا مما يتم ادخاره حيث يمكن عن طريق هذا الفائض ان يعاد الانتاج لمواجهة المستقبل .

٥ - حسن استخدام الفائض : ان ضرورة تحقيق فائض لاعادة الانتاج لا يكفي في حد ذاته ، بل لا بد من حسن استخدام هذا الفائض في العملية الانتاجية ، وتحقيق الموازنة بين كل من الانتاج والاستهلاك لتوليد مزيد من هذا الفائض الذي يساعد بدوره على اعادة الانتاج وتحقيق الرخاء ، وفي هذا يقول الله تعالى : ﴿ ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ﴾ وقد بشر يوسف عليه السلام بذلك حيث لم يرد هذا في رؤيا الملك ، وانما من العلم الذي علمه الله ليوسف ، وكنتيجة للتخطيط السليم والعمل الجاد .

وجدير بالذكر ان مدة هذه الخطة قد استغرقت خمسة عشر عاماً ، سبع سنوات سمان وسبع سنوات عجاف ، والعام الاخير الذي كان معه الرخاء .

٦ - أهمية العنصر البشري : لم يرض يوسف ابتداء ان يعمل في ظل الشكوك التي كانت قد اثارها نسوة المدينة حوله ، فرد أمر الملك باستدعائه حتى يستوثق من امره في شأن هؤلاء النسوة اللاتي قطعن

(١) سورة الفرقان ، الآية ٦٧ .

ايدمين ، فاحضر الملك هؤلاء النسوة في غيبة يوسف وسألهن عن يوسف ، قال تعالى : ﴿ قال ما خطبكن اذ راودتن يوسف عن نفسه قلن حاش الله ما علمنا عليه من سوء قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق انا راودته عن نفسه وانه لمن الصادقين ﴾ (١) .

ولما ظهرت براءة يوسف طلبه الملك ، ومن ثم طلب يوسف من الملك ان يجعله على خزائن الارض ﴿ قال اجعلني على خزائن الارض اني حفيظ عليم ﴾ (٢) اي حفيظ لتقدير الاقوات ، عليم بسنى المجاعات .

ان في الاستجابة لطلب يوسف من جانب الملك ، مواجهة للأزمة القادمة بدقة وحكمة ، وتمكن وحسن تصرف ، وعلم بما تتطلبه تلك المهمة في السنوات السمان والسنوات العجاف على السواء . وقد كان لدقة اختيار يوسف لمن ساعدوه في تنفيذ خطته اثره في نجاح هذه الخطة، وخاصة اخوه الذي كان عوناً له ويداً امينة تشد من ازره ، الامر الذي انعكس على تفادي آثار القحط والمجاعة ، وجعل مصر محط آمال شعبها ومخزن الطعام لها ولجيرانها .

ب / التخطيط لإنشاء السد بالاعتماد على النفس :

كان هناك سؤال لرسول الله ﷺ عن ذي القرنين فنزلت الآيات من سورة الكهف ، التي تجلى التخطيط لإنشاء السد بالاعتماد على النفس ، والمشاركة الفعالة في ذلك من الشعب .

ورغم ان المعلومات محدودة عن ذي القرنين نفسه ومكان السد والقوم الذين لا يكادون يفقهون قولاً ، فإن ما يعيننا هو منهج ذي القرنين في العمل ، والخطوات المنفذة للعمل ، واختيار البناء بعد اتمامه ورده كله لله في النهاية .

لقد جاء القرآن الكريم مؤكداً في هذه القصة قيماً ايجابية دافعة الى العمل الصالح الذي هو أساس التفاضل بين الناس ، ومجال خدمة المجتمع ، وفي هذا تبدو ركائز المجتمع ممثلة في : العدل والعمل ، ويتضح ذلك من قوله تعالى : ﴿ قال اما من ظلم فسوف نعذبه ثم يرد الى ربه فيعذبه عذاباً نكراً ، واما من آمن وعمل صالحاً فله جزاء الحسنى وسنقول له من امرنا يسراً ﴾ (٣) .

ولهذا كانت القوة التي توافرت لذي القرنين ، والقدرة والسرعة التي تتمثل جميعها في قوله تعالى : ﴿ وآتيناه من كل شيء سبباً ﴾ (٤) كانت كلها في خدمة العدل ، فهو يصل الى حكم امة يقول الله له معها :

(١) سورة يوسف ، الآية ٥١ .

(٢) سورة يوسف ، الآية ٥٥ .

(٣) سورة الكهف - الآية ٨٧ - ٨٨ .

(٤) سورة الكهف - الآية ٨٤ .

﴿ قلنا ياذا القرنين إما ان تعذب وإما ان تتخذ فيهم حسناً ﴾^(١) .

ان ربط العدل بالعمل منهج قرآني يربط بين السبب والنتيجة كما في قوله تعالى : ﴿ وان ليس للانسان الا ما سعى وان سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء الاوفى ﴾^(٢) .

ومع هذه القصة نجد انها تدور مع الطغاة يأجوج ومأجوج والقوم المستضعفين الذين يصفهم القرآن الكريم بقوله : ﴿ لا يكادون يفقهون قولاً ﴾ والقائد ذي القرنين بقوته التي وضعها في خدمة العدل ، وقد عرض المستضعفون على القائد ان يجمعوا له مالا ليتولى مسؤولية السد ، ﴿ قالوا ياذا القرنين ان يأجوج ومأجوج مفسدون في الارض فهل نجعل لك خرجاً على ان تجعل بيننا وبينهم سداً ﴾^(٣) . ولكن القائد رد عليهم طالباً مشاركتهم له في العمل دون ان يقتصر دورهم على مجرد تقديم المال ، فقد مكنه الله مما هو خير ﴿ قال مامكني فيه ربي خير فاعينوني بقوة اجعل بينكم وبينهم ردماً ﴾^(٤) .

وهنا يطلب القائد اعانة القوم له ، وكأنه هو الذي يحتاج الى هذه الاعانة دفعاً لهم على العمل في اطار من حسن المعاملة .

وعلى طريق العمل الجاد طلب القائد من القوم البحث عن الحديد في ارضهم لتحقيق الهدف الكبير وهو بناء السد بينهم وبين هؤلاء الطغاة فقال : « اتوني زُبْرَ الحديد » اي قطع الحديد من الارض ، وبالباحث عن الحديد يتحول المستضعفون الى عمل جاد يخرجون به كنوز الارض ، ومن ثم اعانهم الله باعتمادهم على النفس ، وعلى أساس من الايمان والتعاون ، وما هم ينفخون الحديد الجامد استجابة لامر ذي القرنين « انفخوا » فيلتهب كما تلهب نفوسهم من العمل الجاد والهادف من خلال تخطيط محكم يتضمن الوسائل المثلى لتحقيق هدف كامل الوضوح ، ولا يلبث ان يرتفع صوت القائد الذي يشارك بنفسه في العمل من جديد قائلاً : ﴿ اتوني افرغ عليه قطراً ﴾^(٥) اي نحاساً مذاباً ، ومعنى ذلك ان ثمة مجموعة اخرى من القوم تعد النحاس المصهور في نفس الوقت الذي كانت تعد فيه مجموعة اولى الحديد المصهور ، وفي مرحلة معينة من مراحل العمل يصب القائد النحاس المصهور على الحديد الملهب ليصبح السد قطعة واحدة ، كما اصبح الشعب سبيكة واحدة من خلال العمل الجاد والدائب والهدف المحدد الواضح .

ولم ينس القائد ان يختبر قوة السد ليقف على حسن العمل ، فأمر قومه ان يتسلقوه او يحاولوا اختراقه . وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿ فما استطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقباً ﴾^(٦) .

(١) سورة الكهف ، من الآية ٨٦ .

(٢) سورة النجم ، الآية ٣٩ - ٤١ .

(٣) سورة الكهف ، الآية ٩٤ .

(٤) سورة الكهف ، الآية ٩٥ .

(٥) سورة الكهف الآية ٩٦ .

(٦) سورة الكهف ٩٧ .

وعند ذلك لم ينس القائد ان يرد الفضل لله ، فقال : ﴿ هذا رحمة من ربي ﴾ .

انه الايمان الذي يرد معه الامر كله لله ، والقيادة المشتركة التي حولت شعبها من شعب شعاره ﴿ فهل نجعل لك خرجا ﴾ الى شعب شعاره ﴿ فاعينوني بقوة ﴾ .

انها الامة لا تشتري سلامتها ، وانما بالعمل والعدل والتخطيط السليم والثقة بالله تصنع هذه السلامة بنفسها .

أرأيت كيف ان هاتين الصورتين من صور التخطيط في الاسلام قد غطتا الجوانب المختلفة التي سبقت الاشارة اليها تحت عنوان « دروس من العملية التخطيطية » . والتي سبق طرحها من جانب احد المفكرين الاقتصاديين الذين انشغلوا بالتخطيط ، وادان نفسه في ذلك لعدم اخذ هذه الدروس في الاعتبار من قبل ؟ ان « موضات التنمية » التي اشار اليها والتي اكتسحت العالم خلال العقدين الماضيين ، تقتضي التعلق بها كأمل خادع ، كما تقتضي الاعتماد على المساعدات الخارجية ، دون التركيز على الفوائض الداخلية ابتداء او التركيز على المشكلات الأساسية التي تأخذ وقتاً طويلاً لانجازها ، وقد رأينا ان بناء السد من جانب قوم ذي القرنين ، كان مواجهة لاحدى المشكلات الأساسية بالمجتمع ، كما ان خطة سيدنا يوسف استغرقت خمس عشرة سنة وانجزها دون كلل في هذا الافق الزمني الطويل نسبياً بصبر واثابة .

ومن ناحية اخرى ، نجد ان درساً آخر يتمثل في الانفصال التام بين التخطيط والتنفيذ ، كما طرحه محبوب الحق وادانه في حين نجد ان التخطيط في الاسلام يتسم بالربط المحكم بينهما ، فقد كان ذو القرنين ، مثلاً على رأس المنفذين في بناء السد ، على التفصيل السالفة الاشارة اليه ، مع انه كان مهندس هذه العملية ابتداء ، فلم يفصل التخطيط عن التنفيذ في اي مرحلة من مراحل بناء السد ، حتى تلك التي تم معها اختبار قوة السد بعد الانتهاء منه .

اما بالنسبة لدرس اغفال دور القوى البشرية واثره السلبي ، على العملية التخطيطية والانتاجية ، فقد لمسنا ، كيف ان ذا القرنين استطاع ان يحول شعبه من مجتمع شعاره « فهل نجعل لك خرجا » الى مجتمع شعاره « فاعينوني بقوة » وما يقتضيه ذلك من تدريب وعمل شاق ومتواصل لهذه القوى البشرية كعناصر فعالة في عملية التطوير .

ان التخطيط كأسلوب للانتاج والتطوير ، يقتضي ان تشارك القوى البشرية سواء في صنع القرارات او العمليات التي بمقتضاها يتم التطوير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وقد رأينا كيف تم ذلك بوضوح في هذين النموذجين من نماذج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الاسلام .

أليس المخطط الاعظم هو الله ؟ انه كذلك وعلينا ان نهتدي بهديه لنجاتنا في الدنيا والآخرة ، ونأخذ بالتخطيط كمطلب شرعي وفي هذه الحدود .

يقول الله تعالى : ﴿ ومن اعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة اعمى - قال رب لم حشرتني اعمى وقد كنت بصيراً . قال كذلك اتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى . وكذلك نجزي من اسرف ولم يؤمن بآيات ربه ولعذاب الآخرة أشد وأبقى ﴾ (١) .

(١) سورة طه ، الآيات ١٢٤ - ١٢٧ .